العلاقات الأمريكية ـ الصينية: الواقع وآفاق المستقبل

م. د. سليم كاطع علي[*] م.
إنعام عبد الرضا سلطان[**]

الملخص

تتسم العلاقات الامريكية . الصينية بطبيعة مزدوجة بسبب كثافة المصالح التجارية والاقتصادية والسياسية المتبادلة، فهي تجمع من جهة ما بين المخاوف والشكوك المتبادلة، ومن جهة ثانية تؤكد على ضرورة التعاون وتعزيز الإهتمامات المشتركة الخاصة. فالصين لا تستطيع أن تتجاهل دور الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي المعاصر، أو حجم مصالحها مع واشنطن، ومن جانبها فان الولايات المتحدة لا تستطيع هي الاخرى أن تغفل حقيقة التقدم الاقتصادي المتزايد الذي حققته الصين، والذي يؤهلها لأن تكون إحدى القوى الاقتصادية المؤثرة في التفاعلات الدولية.

ورغم التداخل والتقارب في هذه العلاقات، إلا أنها ما لبثت أن شهدت الكثير من عوامل التوتر، والتي تمثلت بمواضيع حقوق الإنسان، والنزاع التجاري، فضلاً عن حقوق الملكية الفكرية والأدبية، والموقف من قضية تايوان، فضلاً عن الموقف من الازمة السورية والبرنامج النووي الايراني.

(*) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد.
(**) كلية الاعلام– جامعة بغداد.

وعلى الرغم من تلك المواقف المتناقضة، فأن العلاقات الامريكية . الصينية تسير على مبدأ المصالح المشتركة التي تتطلب التعاون والتنسيق المتبادل، والقائمة على أُسس السلام والإستقرار في آسيا والعالم، ومن ثم فأن التقارب في العلاقات يبقى مرهوناً بقدرة الطرفين على إحتواء القضايا العالقة بينهما، والمرشحة للتصاعد، مع العمل على زيادة فرص التعاون في المجالات التجارية التي تلعب دوراً بارزاً ومؤثراً في العلاقات الامريكية . الصينية حاضراً ومستقبلاً.

المقدمة

لقد أدت المتغيرات التي شهدتها السياسة الدولية في بداية عقد التسعينيات والمتمثلة بإنهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي، وما ترتب على ذلك من إنهيار لنظام القطبية الثنائية، وما أفرزته من نتائج على الصعيد الدولي الى إحداث جملة من التغيرات في كافة جوانب العلاقات الدولية، وخاصة العلاقات الثنائية بين دول العالم.

ولم تكن العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية الصين الشعبية بمنأى عن تلك التطورات نظراً لإمتلاك كلتا الدولتين من القدرات والإمكانيات بما يؤهلها للتأثير كلاً في محيطهما الخاص، فالولايات المتحدة الامريكية تمتلك من المقومات العالمية الشاملة بما يمكنها من ممارسة التأثير في قرارات الدول الاخرى، وبما يحقق أهدافها ومصالحها، وتلك القدرة لا تتمثل بما تملكه من قدرات عسكرية ضخمة فحسب بل بما تملكه من قدرات إقتصادية وتكنولوجية وقاعدة واسعة للمعرفة.

أما الصين فتبدو وفقاً لقاعدة القوة الاقتصادية والعسكرية هي الاخرى مرشحة للبروز كقوة عالمية كما كانت قبل قرون عدة، وربما تكون المنافس الأكبر والأهم بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية في السنوات القليلة القادمة، فالنمو الاقتصادي المتسارع الذي تحققه منذ ربع قرن سيجعلها القوة الاقتصادية الاولى في العالم، وعدد سكانها وقوتها العسكرية يرشحانها لموقع قيادي في العالم. كما تتمتع الصين بخصائص متنوعة بإعتبارها دولة تجمع بين متطلبات القوى الكبرى، وملامح دولة من

دول الجنوب، وذلك يجعل القوى الكبرى تحترم رأيها في السياسة الدولية، فضلاً عن ثقة دول الجنوب وتأييدهم بإعتبارها بلداً من العالم الثالث.

لقد كانت العلاقات الامريكية ـ الصينية واحدة من أهم أحداث السياسة الدولية في العقد السابع من القرن الماضي، ولاشك فإن الولايات المتحدة كانت هي صاحبة المبادرة في تلك العلاقات، حيث أقدمت على مجموعة من الخطوات لبناء الثقة في محيط علاقاتها الثنائية مع الصين، حيث مثلت زيارة الرئيس الامريكي الأسبق ريتشارد نيكسون للصين في عام 1972 بداية علاقات أمريكية ـ صينية يظهر فيها الإنعطاف الصيني نحو الغرب، ورغبة أمريكية من جانب آخر في كسب الصين كحليف آسيوي في مواجهة الإتحاد السوفيتي السابق.

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن العلاقات الأمريكية ـ الصينية هي علاقات مركبة ومعقدة تتميز بمحاورها وقضاياها المستمرة غير المنتهية، فالمصالح الإستراتيجية للطرفين غالباً ما تتعارض، ومفاهيمهما الأمنية غالباً ما تتناقض هي الاخرى، ومع ذلك فان لدى كل من الدولتين أسباباً منطقية للإبقاء على درجة من التعاون في العلاقات الشاملة بينهما في مجالات مثل التجارة والإستثمار، إضافةً الى مجموعة من القضايا السياسية والأمنية ذات الإهتمام المشترك.

ومن اجل ألالمام بجوانب وطبيعة تلك العلاقات ونقاط الاختلاف والالتقاء فيها، فقد توزعت هيكلية البحث على ثلاثة مباحث رئيسة وهي :

المبحث الاول : تطور العلاقات الامريكية ـ الصينية

المبحث الثاني: محددات العلاقات الامريكية ـ الصينية

المبحث الثالث : مستقبل العلاقات الامريكية ـ الصينية

المبحث الاول

تطور العلاقات الامريكية ـ الصينية

لقد إقترن تاريخ العلاقات الامريكية ـ الصينية بأحداث كثيرة أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على تلك العلاقة، نظراً لإختلاف الدولتين في طبيعة الأنظمة الاجتماعية والسياسية والآيديولوجية، فضلاً عن الفارق في مستوى التنمية الاقتصادية

والسياسة الخارجية، ومن ثم أصبح من الطبيعي وجود إختلافات جوهرية بين الولايات المتحدة والصين في مفهومهما وأهدافهما بالنسبة للعالم، فضلاً عن علاقات كل منهما بالآخر.

فقد تميزت العلاقات الامريكية ـ الصينية بعد إعلان إستقلال جمهورية الصين الشعبية عام 1949 بكونها علاقة عدائية، حيث كانت النظرة الامريكية للصين بكونها تمثل فكرة الشرق الغامض الملئ بالاسرار والمؤامرات، كما أنها تمثل تحدياً في الوقت نفسه من خلال سعيهم الى تصدير الثورة الشيوعية الى العالم[1]. في حين تميزت النظرة الصينية للأمريكيين على أنهم عدوانيون، وأن نظامهم لا يدعو أن يكون نمراً من ورق على الرغم من أن الصين إلتزمت سياسة سلمية تطمح فيها الى إقامة علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة الامريكية ضمن شروط ومبادئ حزبها الحاكم[2].

وفي إطار العداء المعلن بين البلدين في تلك الفترة، فقد قامت الولايات المتحدة خلال إدارة الرئيس هاري ترومان عام 1954ولإعتبارات مصلحية بتوقيع معاهدة أمنية ذات صبغة دفاعية، أصبحت تايوان بموجبها الممثل الشرعي للصين في الامم المتحدة،وإحتلت مقعدها الدائم في مجلس الامن،وبإعتراف معظم دول العالم خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي[3].

لقد لعبت عوامل كثيرة في تصعيد الخلافات بين الدولتين خلال تلك الفترة، وهي عوامل ساهمت في نفس الوقت في تجنب التصادم والتورط بأي عمل عسكري بينهما تمثلت بما يلي:

1. ألازمة التايوانية التي أخذت تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في توتر العلاقات بين الدولتين، حيث

إعتمدت الولايات المتحدة سياسة تؤكد على أهمية تعاونها العسكري مع تايوان، وإلتزامها بالدفاع عن تايوان في حال تعرضها لعدوان عسكري من جهة، وعدم موافقتها ومعارضتها لمبدأ إستقلال تايوان من جهة اخرى[4].

2. فشل سياسة الإحتواء التي إعتمدتها الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة الصين والحد من نفوذها في إطار محيطها الآسيوي على الأقل، فضلاً عن تغير ميزان القوى لصالح الصين وزيادة نفوذها داخلياً وخارجياً بعد تدخلها في كوريا الشمالية[5].

3. نجاح الصين في تفجير قنبلتها النووية الاولى في عام 1964، وقنبلتها الهيدروجينية الاولى في عام 1969، وإطلاق قمرها الصناعي الاول عام 1970، مما أدخلها الى مجال التسلح النووي، وغير من طبيعة التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية والإتحاد السوفيتي[6].

وقد دخلت العلاقات الامريكية ـ الصينية بعد تولي إدارة الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون السلطة في نهاية عام 1968 مرحلة من التقارب بين الجانبين، حيث تبنت الولايات المتحدة الامريكية سياسة قائمة على تحسين علاقتها بجمهورية الصين الشعبية وكسب شريك جديد له ثقله السياسي المؤثر في القارة الآسيوية، ويلعب دوراً مهماً في وقف النفوذ السوفيتي في آسيا، خصوصاً بعد فشلها في وقف المد الشيوعي في فيتنام من خلال التدخل المباشر. وما دفع بإتجاه ذلك هو الخلافات التي نشبت بين الصين والإتحاد السوفيتي نظراً لإختلاف المصالح الوطنية بينهما، ونتيجةً للخلافات الحدودية، وإن كانت أيضاً إتخذت طابعاً آيديولوجياً بإتهام الصين للإتحاد السوفيتي بعدم الإلتزام التام بالمبادئ الشيوعية[7].

فضلاً عن ذلك، فقد كان للمنهج البراغماتي الذي إعتمدته السياسة الصينية مع نهاية ثورتها الثقافية عام 1969 والقائم على إعتماد الدبلوماسية كوسيلة لحماية المصالح الحيوية للصين، عبر إعتماد نوع من المرونة في موقفها مع السوفيت من جهة، والولايات المتحدة من جهة ثانية، وزيادة قدراتها الاقتصادية والعسكرية بالإعتماد على التكنولوجيا أياً كان مصدرها حتى وإن كان الغرب، الأمر الذي ساهم في تهدئة أجواء العلاقات الامريكية الصينية[8]. وقد قوبل موقف الصين المرن بإستعداد أمريكي لإستعادة وإنشاء روابط الإتصال مع الصين، حيث أعلنت في هذا الإطار في 14 نيسان عام 1971 عن إلغاء الحظر العام على التبادل التجاري المفروض على

الصين منذ عام 1949، وألغت القيود على سفر المواطنين الأمريكيين الى الصين الشعبية[9].

وفي مقابل ذلك وجهت الصين دعوة لمستشار الأمن القومي الامريكي هنري كيسنجر لزيارتها، وقد تمت تلك الزيارة في تموز عام 1971، حيث كان الغرض منها إنشاء روابط الإتصال المباشر بين الصين والولايات المتحدة، وتحديد موعد ثابت لزيارة نيكسون الى الصين لعقد لقاء القمة مع القادة الصينيين[10]. وقد توجت الإتصالات السرية والعلنية التي بدأها كيسنجر بزيارة الرئيس الامريكي الأسبق ريتشارد نيكسون الى بكين في عام 1972، لتدخل بذلك العلاقات الامريكية ـ الصينية مرحلة التطبيع الكامل للعلاقات الشاملة فيما بينهما، والذي تمثل بإعتراف الحكومتين الامريكية والصينية ببعضهما في 15 كانون الأول عام 1978 وفي وقت واحد ببيان مشترك، وإنشاء علاقات دبلوماسية كاملة في الأول من كانون الثاني عام 1979.

لقد أدركت الصين ومنذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات مخاطر الإنغلاق الاقتصادي، وبدات نوعاً من المرونة للإنفتاح الاقتصادي والسياسي كان من أهم ملامحه تجاوز الخلافات الآيديولوجية مع الغرب في سبيل قيام علاقات من التعاون الاقتصادي، فضلاً عن تطوير علاقات هادئة مع دول الغرب من جهة، ومع محيطها الاقليمي من جهة اخرى، دون أن يعني ذلك انها ألغت من حساباتها صورة الخارطة الجغرافية ـ السياسية التي تريدها لمنطقة المحيط الهادئ وشرق آسيا[11].

إن الإنفتاح الصيني على الغرب ساهم في تقليص إحتمالات المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية، وأصبحت الخلافات بينهما تتركز حول قضايا يمكن حسمها سياسياً أو دبلوماسياً دون الحاجة لإستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها، كما بادرت واشنطن الى منح بكين مقعداً دائماً في مجلس الأمن بدلاً من الصين الوطنية(تايوان) في محاولة منها لإسترضاء العملاق الصيني الى جانبها، أو على الأقل بقاءه على الحياد في الصراع بين الشرق والغرب.

إضافةً الى ما تقدم فقد دفع الغزو السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول عام 1979 بالدبلوماسية الأمريكية الى إستغلال الوضع بإتجاه توثيق الروابط مع

الصين، والإبتعاد عن سياستها التي إتبعتها طوال الحقبة السابقة بالإحتفاظ بعلاقات متوازنة مع موسكو وبكين. وقد دفع بإتجاه ذلك قناعة إدارة كارتر بأن الصين يمكن أن تشكل رادعاً قوياً ضد توجهات الإتحاد السوفيتي في آسيا، إستناداً الى قدراتها الرادعة والمجهزة بالمعدات والأسلحة الامريكية المتطورة، إضافةً الى الموقف الامريكي الذي يدعو الى تعزيز ذلك التعاون والتوصل الى علاقة تحالف عسكري رسمي، وهو ما أدى لاحقاً الى رفع القيود المفروضة على تصدير الاسلحة الامريكية الى الصين[12].

وقد كان للتحولات التي شهدتها الساحة الدولية مع بداية عقد التسعينيات والمتمثلة بإنهيار الإتحاد السوفيتي، وما ترتب عليه من إنهيار للشيوعية الدولية إنعكاساتها الكبيرة على مجمل العلاقات الدولية وخاصةً العلاقات الامريكية ـ الصينية، نظراً لتغير قواعد إدارة الحرب الباردة، وبروز قوى وأدوار جديدة أخذت تؤثر سلباً أو إيجاباً في توجيه مسار العلاقات والسياسات الدولية سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي وعلى كافة المستويات. لقد تميزت إدارة الولايات المتحدة لعلاقاتها مع بكين حتى بداية التسعينيات أنها كانت تجري في ظل ظروف وإعتبارات الحرب الباردة والتنافس مع الإتحاد السوفيتي، والتركيز على متطلبات توازن القوى في النظام الدولي. إلا أن التغير الذي أصاب بيئة النظام الدولي بإنتهاء الحرب الباردة وضع العلاقات الامريكية الصينية في إطار جديد، إذ برزت الولايات المتحدة بإعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأصبح شغل الفكر الإستراتيجي فيها هو كيفية المحافظة على هذا التفوق لأطول فترة ممكنة، ومنع أية قوة اخرى من تحديه أو المشاركة فيه[13]. وبالتالي فقد أصبح التصور الامريكي للنظام الدولي يتعارض مع المفهوم الصيني الذي يركز على ان نظام تعدد الأقطاب هو الإتجاه الأمثل للتنمية الاقتصادية والسياسية، ورفض الزعامة الدولية، والمطالبة بالتعاون القائم على المساواة. كما طالبت الصين بتأسيس نظام سياسي عالمي جديد يقوم على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي بادرت الصين الى طرحها وكونها مبادئ للعلاقات الدولية[14]. ألأمر الذي يعني أن دول

العالم صغيرها وكبيرها هم أعضاء متساوين في المجتمع الدولي فيما يتعلق بالشؤون الإقليمية والعالمية، ووضع القوانين والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية.

ورغم تلاقي أهداف الولايات المتحدة والصين خلال فترة الحرب الباردة، من خلال سعيهما للحد من النفوذ السوفيتي في آسيا، إلا أن نهاية تلك الحرب أدت الى ظهور ساحات عدة للمواجهة بين البلدين خاصةً في مجالات التجارة وحقوق الإنسان وتايوان وإنتشار أسلحة الدمار الشامل، كما صور البعض بأن الصين تمثل التحدي الحقيقي للولايات المتحدة مثلما كان يمثله الإتحاد السوفيتي السابق، وأنه يجب التعامل معها من هذا المنطلق[15]. ومهما يكن الوصف للعلاقات الامريكية ـ الصينية بعد الحرب الباردة يمكن القول أن العوامل الاقتصادية في تلك العلاقات أصبحت لها الأهمية الأكبر على العوامل والإعتبارات السياسية، مع مراعاة كل طرف لحساسيات الطرف الآخر والإهتمام بها، مع سعي الطرفين الى العمل المشترك لتخطي المشاكل السياسية والوصول الى ارضية مشتركة بين البلدين، وهو ما سنتناوله في المحور التالي.

المبحث الثاني

محددات العلاقات الامريكية ـ الصينية

إن التوتر في العلاقات الامريكية ـ الصينية الذي يظهر بين فترة واخرى يعود لأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة المصالح القومية لكل منهما، وغالباً ما ينتهي بتفهم كل طرف لموقف الطرف الاخر، والإتفاق على حل وسط حفظاً لعلاقاتهما القائمة على الإعتماد المتبادل وتبادل المصالح. ويمكن توزيع القضايا الخلافية الى المحددات الأساسية التالية:

المحددات السياسية :

تتوزع القضايا المحورية للمحددات السياسية الى عدد من القضايا والمسائل الجوهرية التي لم يستطع البلدين التغاضي عنها أو إغفالها، وفي الوقت نفسه التحكم بها وعدم تصعيدها لتصل الى مرحلة من التوتر، مما ينذر بوقوع حرب بينهما وهي كما يلي.

قضية تايوان.

تعتبر قضية تايوان من أكثر المسائل الخلافية في العلاقات الامريكية . الصينية، حيث تتمتع تايوان بحماية الإسطول الامريكي السابع الذي تمركز في مضيق تايوان بعد عام 1950، وبفضل إتفاقية الأمن المتبادل التي أبرمتها تايوان مع الولايات المتحدة عام 1954، وبعد تطبيع العلاقات بين واشنطن وبكين تم إلغاء هذه المعاهدة عام 1979، وإن إستمرت العلاقات غير الرسمية والروابط الاقتصادية بين واشنطن وتايبيه[16].

لقد إعتبرت الصين تايوان جزءاً لايتجزأ من الوطن ألام منذ خروج الوطنيين من الصين عقب هزيمتهم أمام الشيوعيين عام 1949، وإنتقالهم الى تايوان، وأكدت أحقيتها في ضم تايوان عن طريق التوحيد السلمي لأراضي الوطن ألام. مع عدم إستبعاد لجوء القيادة الصينية الى الوسائل العسكرية إذا ما شعرت أن اهدافها الإستراتيجية المرتبطة بوحدة وسلامة أراضيها معرضة للتهديد من قبل قوة خارجية، وهو ما حصل عندما إستنفرت الصين قواتها العسكرية، وقامت بإستعراض كبير للقوة عندما طورت الولايات المتحدة الامريكية سياستها تجاه تايوان في آذار عام 1996[17]. أما الولايات المتحدة فتعتبر أن علاقاتها مع تايوان ضرورة إستراتيجية بإعتبارها تمثل واحدة من أهم حلقات سلسلة تحالفاتها في شرق وجنوب شرق آسيا التي تبدأ من التحالف مع كوريا الجنوبية، ثم التحالف مع اليابان في الشرق، ثم تمتد لتشمل تايوان ثم الفلبين في الجنوب الشرقي[18]. وتتمسك الولايات المتحدة في قضية تايوان بإعلان شنغهاي عام 1972، وقانون تايوان الصادر في عام 1979 في مواجهة الصين، حيث ينص الأول على أن تايوان جزء من الوطن الصيني ألام، ويتوجب حل مشكلتها سلمياً بعيداً عن إسلوب الضم القهري.

في حين يقضي الثاني بمسؤولية الولايات المتحدة عن إمداد تايوان بما تحتاج إليه من نظم أسلحة[19] وهوموقف متناقض حيث تعترف الولايات المتحدة بوحدة الصين اولاً، ولكنها لاتقر لها بسيادتها على كامل اراضيها ثانياً.ورغم إلتزام الولايات المتحدة بمبدأ صين واحدة، إلا أن الواقع يبين لنا أنها تعمل بالضد من ذلك، حيث

سمحت بزيارة الرئيس التايواني للولايات المتحدة في يونيو 1995، وإتمام صفقة الأسلحة الامريكية لتايوان، وهي الزيارة الاولى لرئيس تايواني للولايات المتحدة منذ عام 1972، وهو ما إعتبرته الصين عملاً عدائياً ضدها يستهدف إثارة الفتنة بين أفراد الشعب الصيني، الأمر الذي دفع واشنطن الى التأكيد بأن الزيارة خاصة وغير رسمية، وتخلو من أي مضمون ينطوي على الإعتراف بإستقلال تايوان التي هي جزء من أراضي الصين[20]. كما رأت الصين في قرار تايوان بالدعوة لإنتخابات رئاسية في عام 1996 من أن يكون بداية لإعلان إستقلال الجزيرة، مما دفعها الى عدم ألإكتفاء بالمعارضة الدبلوماسية والإعلامية، وإنما حركت 150 ألف جندي في مناورات بالقرب من سواحل الصين الشرقية وعلى مسافة لا تزيد على 100 ميل من شواطئ تايوان[21]. وهكذا يتضح أن التدخل الامريكي في قضية تايوان يشكل أحد أسباب توتر العلاقات مع الصين، وهي تدخلات تجسدها المبادئ الامريكية الثلاثة " لاحرب، ولاسلام، ولاوحدة "، وذلك بهدف إحتواء الصين وإستمرار الضغوط عليها من خلال إختراع مشكلات لها[22]. الامر الذي دفع رئيس الوزراء الصيني زهاو زيانغ الى القول بأن " المشكلة هي العائق الرئيسي لنمو العلاقات الصينية ـ الامريكية"[23]. كما تتطلع الصين الى أن يشكل المبدأ الذي إعتمدته مع هونغ كونغ بعد عودتها الى السيادة الصينية(دولة واحدة ونظامان)، إطاراً مناسباً لحل قضية تايوان رغم صعوبة تطبيق ذلك النموذج مع تايوان نظراً للمعارضة الشديدة من جانب تايبيه لفكرة دولة واحدة ونظامان. كما رفضت الصين من جانبها التنازل عن هدفها هذا على الرغم من تعرضها لضغوط غربية وأمريكية تحديداً، والتلويح بحوافز ومزايا تجارية وتفضيلية بهدف إقناع القيادة الصينية بالتراجع عن هذا الهدف والقبول بصيغة وجود دولتين صينيتين، كما عرضت الصين على تايوان في حوارهما المباشر صيغاً متعددة وبديلة لإعادة التوحيد السلمي للصين[24].

إضافةً الى قضية تايوان يشكل دعم الولايات المتحدة إعلامياً وسياسياً وإقتصادياً للحركة القومية الإنفصالية في إقليم التبت بزعامة الدلاي لاما الزعيم الروحي للتبت عاملاً مضافاً للتوتر في العلاقات الامريكية ـ الصينية، حيث حذرت الصين من

الإقتراب من التبت بإعتبارها جزء من الأراضي الصينية عاد إليها، ورغم تفهم الولايات المتحدة لهذا الأمر، إلا أن الخلاف سرعان ما عاد عندما قامت الولايات المتحد بتعيين منسق خاص لشؤون التبت ومنحه تفويضاً لدعم الحوار بين حكومة بكين المركزية والدلاي لاما زعيم التبت الذي يعيش منفياً في الهند، وهو ما إستنكرته الصين بإعتباره تدخلاً في شؤونها الداخلية.

ب–قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يعتبر الإتهام الامريكي للصين بإنتهاكها لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان مصدراً آخر للتوتر في العلاقات الثنائية، خاصة بعد قيام السلطات الصينية بقمع التظاهرت التي جرت في ميدان تيان آن مين في حزيران عام 1989، حيث عولت الولايات المتحدة على تلك التظاهرات في إحداث تغيير في نظام الحكم القائم في الصين[25]. فقد صورت المصادر الغربية عموماً والامريكية تحديداً تلك الأحداث بأنها تطورات مهمة ستؤدي الى نتائج ملموسة مستقبلاً منها: ترسيخ فكرة الديمقراطية في عقول الشعب الصيني، وسيادة حالة من عدم الرضا التي تعمقت لدى الشعب الصيني لدرجة جعلت الحكام والمحكومين يدركون ذلك على السواء، وتقوية حركة المطالبة بالديمقراطية ودفعها الى الأمام، ومن ثَم أصبح بإمكان الشعب الصيني نقد حكومته بعد ان كان محظوراً عليه ذلك قبل عام 1989[26].

لقد أكدت الولايات المتحدة أن مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الصين تعد أحد مرتكزات العلاقة بين البلدين، فقد صرح الرئيس كلنتون عقب إجتماعه مع الرئيس الصيني بقوله: أن إستخدام القوة وإزهاق أرواح كان خطأ، وفي مقابل ذلك رد الرئيس الصيني مؤكداً ان ما حدث لم يكن إلا في إطار القانون بقوله " القانون الصيني ينص على تمتع المواطن بحرية التعبير، ولكن أي عمل مخالف يجب التعامل معه وفق القانون"[27].

كما إتهمت الولايات المتحدة الصين بعدم سماحها بالحريات السياسية من خلال منعها حرية التعبير والتنظيم، وحق التظاهر السلمي، وتكوين نقابات عمالية مستقلة، كما أنها لا تكفل حرية العبادة، إذ تتعرض المنظمات الدينية لقمع شديد ورقابة محكمة وملاحقات مستمرة[28]. وقد أصدرت أيضاً وزارة الخارجية الامريكية في عام 2005 تقريراً حول حقوق الإنسان إتهمت بموجبه الحكومة الصينية بممارسة المضايقات والإحتجاز والسجن ضد معارضي الحكومة، وعدم فرض سلطة النظام القضائي، فضلاً عن إستمرار القيود المفروضة على وسائل الإعلام والإنترنيت، وقمع مجموعة الأقليات وخاصةً ألاوغر والتيبتيون، وتبني أنظمة جديدة تتعلق بالشؤون الدينية تزيد الحماية القانونية لبعض نشاطات المجموعات الدينية المسجلة[29]. لقد دفع ذلك بجمعيات حقوق الانسان في الولايات المتحدة الى المطالبة بضرورة الربط بين تفعيل العلاقات الامريكية مع الصين ومدى احترامها لحقوق الإنسان. إلا ان إدراك إدارة كلنتون في عام 1994 لطبيعة النتائج المترتبة على ذلك دفعها الى تغليب المصالح الاقتصادية، ومنح الصين وضع الدولة الاولى بالرعاية، ومن ثم عدم الربط مستقبلاً بين مسألة التجارة وقضايا حقوق الانسان[30].

أما الصين فقد رفضت من جانبها المطالب الامريكية حول الإصلاحات الداخلية في الصين بكونها من صميم الإختصاص الداخلي للصين، نظراً للخصوصية الثقافية والتاريخية للصين، ومن ثم فليس من الضروري أن يلتقي مفهومها لحقوق الانسان مع المفهوم الغربي في هذا الشأن، حيث تحاول أن تحقق تقدماً في هذا المجال بطريقتها الخاصة ووفقاً للظروف القومية[31]. نستنتج مما تقدم أن الضغوط الامريكية على الصين في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان ما هي إلا إنعكاس للاختلافات الجوهرية بين البلدين في الآيديولوجية، والنظام السياسي والاجتماعي القائم فيهما، فضلاً عن إختلاف مستويات التنمية الاقتصادية ومبادئ العلاقات الدولية، وبالتالي فأن الاهتمامات الامريكية بحقوق الانسان ليس هدفها المحافظة على أوضاع الديمقراطية وحقوق الانسان في الصين بقدر ما هي إحداث عملية تغيير للنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم في الصين.

ج– الموقف الامريكي –الصيني من الازمة النووية الايرانية

تعد الأزمة القائمة بين الولايات المتحدة الامريكية وأيران حول البرنامج النووي الايراني نموذجا للازمات التي تحدث بسبب وجود ادراك للتهديد المتبادل بين الطرفين ، فقد عدت امريكا ايران حالة من حالات التهديد ومصدر من مصادره ، بل وأعتبرتها الدولة الاكثر خطورة وضمن هذا الاطار ليس هناك من شك في أن تصبح ايران بتوجهاتها الايديولوجية الداخلية والخارجية عضوا محوريا في الشكل الجديد لعلاقات القوة ومرشحة لأن تكون احدى المحطات التالية لقطار الآلة العسكرية الامريكية ، لذا أتسم الموقف الامريكي الرافض للبرنامج النووي الايراني سواء تلك المتعلقة في الشك بالنوايا الايرانية وتصادم المدركات بشأن هذا البرنامج أو فيما امتلكت الاخيرة السلاح النووي والذي ممكن أن يتصادم ومصالح امريكا في منطقة الخليج العربي وبحر قزوين وهي المنطقة الغنية بالنفط والغاز . لذا فأن الخيار العسكري ليس من مصلحة الطرفين وفي حال أستخدامه فستكون تكاليفه باهضة الثمن ماديا وبشريا ولذلك تبقى الازمة بين الجانبين مفتوحة على كل الخيارات والمبادرات المطروحة وإذا ما أستجد شيء فقد يؤدي لهذا الاستخدام ، لكنه يظل ومن وجهة النظر الامريكية أولا أن الحل العسكري في الغالب غير مضمون النجاح[32]. أما بالنسبة للموقف الصيني حيال هذه الازمة فأنه يقوم على معادلة تبدو بسيطة وهي ان الصين تدخل الشرق الاوسط حاليا عبر التجارة وأتفاقات الطاقة الضخمة وهنا ينفتح الباب واسعا أمام تعاون أيراني – صيني بسبب الرغبة الصينية المعلومة والحاجة الايرانية الواضحة الى الاستفادة من الصين كثقل موازٍ للولايات المتحدة الامريكية في المواجهة المحتدمة بسبب الملف النووي وتتعزز أهمية أيران لدى الصين كرابع أكبر منتج للنفط وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم ، وبسبب طبيعة النموذج الاقتصادي الصيني والأخير يعتمد على التصديروعلى تحقيق معدلات عالية من من التنمية والتشغيل للمواطنين الصيني ما يشترط أبتداءا تأمين الطلب المتزايد على الطاقة. وتتعزز هذه الفرضية بملاحظة أفضلية القرب الجغرافي للصين مقارنة مع أمريكا من القوس الجغرافي الحاوي على 71% من أحتياطيات النفط عالميا وحوالي 69% من

أحتياطيات الغاز الطبيعي . ويشمل القوس الجغرافي روسيا وآسيا الوسطى وأيران والعراق والسعودية ودول الخليج العربية ، ويسمح هذا القرب الجغرافي للصين بأحراز الافضلية في التسابق على موارد الطاقة مع واشنطن مستقبلا شريطة أن يكون لها موطئ قدم توفره أيران بموقعها الجغرافي في قلب القوس المذكور. وعلى أثر هذه المصالح المتبادلة بين أيران والصين فمن الطبيعي أن تصبح الاخيرة الغطاء الدولي لأيران في مجلس الامن منذ أحتدام الازمة النووية التي ترافقت مع أبرام الصفقات الضخمة في قطاع الطاقة بين بكين وطهران والتي بلغت حوالي مئة وعشرين مليار دولار أذ صارت الصين الرابح الاول من الازمة النووية الايرانية حتى الآن[33].

د– الموقف الامريكي ـ الصيني تجاه الازمة السورية

تجدرالاشارة الى أن طبيعة الموقف الامريكي من الازمة السورية بالنظر الى محوريته في تشبيك العلاقات في منطقة الشرق الاوسط في اطار المصالح العليا للولايات المتحدة في المنطقة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، وبداية يمكن القول أن الثورة السورية قطعت الطريق على تطور العلاقات الامريكية مع الحكومة السورية والتي كانت بصدد التطورالايجابي قبيل الثورة بشهور ، هذا التطور الذي جاء في اطار تطوير الحكومة السورية لأستراتيجية أقليمية نشطة ساهمت في مراجعة الولايات المتحدة لسياستها تجاه سوريا بتحولها من " التشدد وفرض العزلة " الى " الحوار والانخراط " على نحو أعاد لها اعتبارها الاقليمي ، بل أن الحكومة السورية والتردد تجاه بدائل التعامل معها حقيقيا بعد أن سن الكونغرس الامريكي تشريعا لا يسمح للرئيس منفردا بأستخدام القوة تجاه سوريا ولا أعلان الحرب عليها وفي أطار الجدل داخل دوائر صنع القرار الامريكي تبدو تداعيات الثورة الداخلية السورية وتأثيرها على توازنات القوة في المنطقة وما أفرزته من عوامل مثيرة لقلق الولايات المتحدة ومهددة لأستقرار مصالحها في المنطقة أكثر عمقا وتأثيرا على تبني سياسة واضحة تجاه الازمة من عوامل أخرى تبدو بارزة على الساحة كحالة الصراع الدولي على سوريا والذي يتجسد في الموقف الصلب لكل من الصين وروسيا اللتين أستخدمتا حق النقض الفيتو ثلاث مرات لمنع تحرك دولي أيجابي تجاه الازمة ووضع حد لتدهور الاوضاع في سوريا ومحيطها

الاقليمي[34]. ففي الوقت نفسه تمكنت المعارضة الثورية والمسلحة من توحيد صفها في أطار تحالف جديد هو " الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية" بما ينفي الحجج المستمرة حول أعتبار تشرذم المعارضة وخلافاتها عائقا للتعاون أو التدخل أو تقديم الدعم ، وهنا يبدو أن مجمل هذه الضغوط قد يحسم الموقف الامريكي بالتدخل العسكري لكن في الواقع أنخراط وزارة الخارجية الامريكية بشكل كبير في صياغة وبناء معارضة أكثر حيوية يوحي بأن أدارة أوباما تعد العدة لحل سياسي دولي وعملية انتقال سلمي للسلطة في سوريا بعيدا عن التدخل العسكري في الازمة ومد فصائل من المعارضة المسماة "بالمعتدلة" بالسلاح والمساعدات والتدريب الفني والعسكري. على خلاف الموقف الامريكي من الازمة السورية نجد أن الموقف الصيني منها حيث أن مما لاشك فيه أن العلاقات الصينية السورية لم تكن وليدة اللحظة فكلاهما يمتلك أرثا تاريخيا وتعاونا مشتركا حيث أوجد التعاون المستمر بين البلدين نوعا من الثقة السياسية المتبادلة والتعاون الاقتصادي والثقافي الواسع عبر الدعم المتبادل في القضايا الجوهرية التي تخص البلدين[35]. وعليه فقد أتسم الموقف الصيني بشأن الازمة السورية برفض التدخل الخارجي بصفة عامة والتدخل العسكري على وجه التحديد، ون ثم رفض أي أجراء في مجلس الأمن من شأنه أن يفتح الطريق أمام أحتمال هذا التدخل وهو ما يعني أستخدام الفيتو لأكثر من مرتين حيث طرحت الخارجية الصينية مبادرتها لحل الازمة السورية مما يؤكد أن هذا الموقف هو بداية لبروز لاعب جديد في الشرق الاوسط مما يؤكد رغبة بكين في لعب دور دبلوماسي وسياسي عالمي يتناسب مع تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية فبالتالي أن الفيتو الصيني يعد تطورا نوعيا مهما ليس فقط في أسلوب تعامل الصين مع منطقة الشرق الاوسط الغنية بموارد الطاقة الضرورية للمحافظة على نموها الاقتصادي المتسارع وأنما أيضا في نظرة بكين الى دورها الدبلوماسي والسياسي على الساحة العالمية وفي مواجهة الدور الامريكي وخصوصا كما يقول نائب الرئيس الصيني (xi jinping) " أننا نأمل بأن تحترم الولايات الامريكية مصالح وهواجس الصين والدول الاخرى في المنطقة[36].

هـ- الموقف الامريكي . الصيني من تنظيم داعش

لقد واجهت منطقة الشرق الاوسط تدخلات خارجية وداخلية وحروبا بين دولتين ومشاكل أقتصادية ألا أن ظهور الارهاب والمجاميع المسلحة في أغلب بقاع المنطقة والمدعوم من قبل الدول الاقليمية والعظمى بغية تصفية حسابات سياسية بين الدول كما هو حاصل اليوم في العراق وسوريا، فالدعم بات واضحا من قبل بعض الدول للمتطرفين . يسعى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وسوريا (داعش) من خلال الحشد الدبلوماسي والعسكري الذي وفرتها الادارة الامريكية ناهيك عن أن الرئيس الامريكي أوباما طلب من الكونغرس تفويض بعملية عسكرية لمدة ثلاث سنوات في الوقت الذي يحذر فيها أيضا من مخاطر تضخيم قوة داعش مما يدلل على التناقضات الامريكية وبالتالي فقدان المصداقية قد يقوض بشكل غير ماشر من صورة الاخيرة كقوة دولية قادرة على حسم المعركة ضد التنظيم[37]. بينما نجد موقف الصين"غامضا" ليثير كثيرا من التساؤلات لاسيما وأنها من أكثر الدول التي تمتلك مصالح في المنطقة وخاصة في قطاع النفط ، فالصين بحسب مراقبين لايزال موقفها من "داعش" مقصورا على التنديد دون الانخراط في التحالف الدولي وهو ما أوعز هذا الموقف الى ثلاثة أسباب وهي فقدان الثقة في نوايا واشنطن ، وقلة القدرات العسكرية الصينية بالمنطقة، وأخيرا مساعي العملاق الصيني للحفاظ على مصادرها النفطية في المنطقة دون توتر. فبكين تتخوف من نوايا الادارة الامريكية وجرها الى ويلات حرب طويلة ربما تؤثر بشكل واسع على مقدرات العملاق الصاعد، كما أن خيبة الامل الصينية من الحكومات الغربية على خلفية تعاملها مع أقلية الايجور المسلمة في أقليم شينج يانج غربي الصين طوال الشهور الاخيرة من عام 2014 (قتل 300 من ايجور وذبحوا 31 مواطنا صينيا)، وعن نقص القدرات العسكرية الصينية بالمنطقة فأن بكين ليس لديها الكثير عسكريا لتقدمه للتحالف لاسيما وأنها لا تمتلك قواعد عسكرية بالمنطقة أو بالقرب منها ما يجعل أمر مشاركتها مكلف للغاية . وقد أستبعدت الاجندة السياسية الصينية أمكانية أرسال جنود لمساعدة الحكومة العراقية في محاربة التنظيم الارهابي (داعش). فعلى الرغم من أحتياجها النفطي في المنطقة حيث أنها تمثل المستثمر النفطي الاول في

العراق وأقتصادها العملاق يحصل على أكثر من نصف أحتياجها النفطي في المنطقة متجاوزا بذلك الولايات المتحدة الامريكية التي تعتبر الشريك التجاري الاكبر في المنطقة، تتجنب الصين الصدام مع الجماعات الارهابية وتلتزم بموقفها في مجلس الامن كدولة راعية لحفظ السلم والامن الدولي الرافض لأي رعاية ودعم للتنظيمات الارهابية التي أجتاحت معظم الدول في المنطقة العربية[38].

المحددات الاقتصادية: تتضمن المحددات الاقتصادية للعلاقات الامريكية ـ الصينية القضايا التالية:

أ. التبادل التجاري بين البلدين.

تعد العلاقات التجارية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين ركناً أساسياً في العلاقات الثنائية، حيث توسع حجم التجارة الامريكية ـ الصينية بسرعة منذ عقد التسعينيات وبما يخدم كلا الطرفين ،إن التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين ينظمه قانون المعاملة التجارية التفضيلية(وضع الدولة الاولى بالرعاية)، الذي منحته الولايات المتحدة للصين في عام 1980، وهو قانون هدفهُ تعزيز التعاون بين البلدين، والحيلولة دون تدهور العلاقات إذا ما تصادمت سياساتهما في قضايا اخرى، ومن ثم فهو يمثل مصلحة مشتركة تخدم كلا البلدين[39]. ففي الوقت الذي بلغ فيه حجم التجارة الثنائية بين البلدين الى ما يقرب 600 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من عام 1979 الى عام 2013[40]. وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2013 الى 211.63 مليار دولار امريكي، وهو رقم يعادل 86 ضعفاً لما كان عليه في عام 1979، عندما اقيمت العلاقات الدبلوماسية بينهم[41]. وبذلك تعتبر الصين ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة التي تُعد في المقابل ثاني أكبر شريك للصين.

كما شهدت الصادرات الامريكية الى الصين في عام 2013 معدل نمو أكبر مقارنة بعام 2001 بلغت نسبته 118% وهو ما يعادل 9, 4 مرة حجم الصادرات الامريكية في سائر أنحاء العالم، كما أصبحت الصين تاسع أكبر سوق

للصادرات الامريكية في عام 2001، ثم قفزت الى المرتبة الرابعة في عام 2013، لتصبح المحرك الرئيسي في زيادة الصادرات الامريكية[42].

وتعد الصين القوة الاقتصادية السادسة عالمياً حيث تنتج ما نسبته 4% من إجمالي الناتج العالمي، أي نحو سبع الاقتصاد الامريكي، وثلث الاقتصاد الياباني، وفي حال إستمرار معدلات النمو الاقتصادية الحالية في الصين(9% سنوياً)، فإن حجم الاقتصاد الصيني سوف يساوي نظيره الامريكي بحلول عام 2020[43].

وتعتبر الولايات المتحدة من اكبر المستثمرين الأجانب في الدول الآسيوية عموماً وفي الصين تحديداً، حيث وصل عدد مشروعات الإستثمار الامريكية في الصين التي تشارك تقريباً في جميع المجالات الى ما يقرب من 50 ألفاً حتى نهاية عام 2012، حيث تجاوزت الإستثمارات 50 مليار دولار، وبذلك أصبحت الصين إحدى الدول الأجنبية الرئيسة التي حققت الشركات الامريكية فيها ارباح عالية، حيث تجاوزت مبيعات الشركات الامريكية في السوق الصينية 75 مليار دولار عام 2013[44]. كما أصبحت الصين أكبر دولة تستورد من الولايات المتحدة فول الصويا والقطن، ففي عام 2013 إستوردت الصين 10.2 مليون طن من فول الصويا من الولايات المتحدة بنسبة 43% من الصادرات الامريكية من فول الصويا، إضافةً الى إستيراد 1.06 مليون طن من القطن بزيادة أكثر من الضعف مقارنةً بعام 2005[45].

إضافةً الى ما تقدم ، فإن إتساع حجم التبادلات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، أدى من جهة ثانية الى إزدياد العجز في الميزان التجاري الامريكي مع الصين، ففي عام 2010 بلغ العجز في الميزان التجاري الامريكي 162 مليار دولار[46]. وفي عام 2013 إرتفع العجز ليبلغ 200 مليار دولار لصالح الصين[47].

كما تعتبر أسواق البلدين من أسرع الأسواق نمواً للصادرات، حيث تمثلت الصادرات الصينية الى الولايات المتحدة بمعدات المعالجة الأوتوماتيكية للمعلومات والماكينات والأجهزة الكهربائية والمنتجات الألكترونية، ومنتوجات التكنولوجيا الجديدة والعالية، فضلاً عن الأحذية والملابس ولعب الأطفال وغيرها من المنتجات التقليدية. في حين ضمت الصادرات الامريكية الى الصين الطائرات

والأسمدة الكيمياوية ومعدات خاصة للمحطات الكهربائية والألكترونيات والكيمياويات والماكينات، إضافةً الى إزدياد حجم صادرات المنتجات الزراعية الامريكية الى الصين بصورة كبيرة[48]. كما دخلت الدولتان في مفاوضات هي الاولى من نوعها منذ عام 1997 بشأن الإستخدام التجاري للفضاء، حيث تم الإتفاق على إطلاق الأقمار التجارية، فضلاً عن الزيارة المتبادلة لمنشآت الفضاء خاصة في شيان وشنغهاي الصينية[49]. ورغم مظاهر التعاون والتبادل التجاري الواسع بين البلدين، إلا أن ذلك لايلغي حقيقة وجود خلافات بينهما، حيث تتهم الولايات المتحدة الصين بإتباع سياسات إقتصادية جائرة ضدها تؤدي الى إغراق السوق الامريكية بالسلع الصينية الرخيصة، وغلق السوق الصينية امام المنتجات الزراعية الامريكية، وتشغيل المسجونين الصينيين في إنتاج سلع تباع في السوق الامريكية بأسعار زهيدة لا تتمكن حتى السلع الامريكية من منافستها[50]. ونظراً لرغبة البلدين في التوصل الى إتفاق فيما بينهما بخصوص القضايا العالقة، فقد وقع الجانبان إتفاقاً في عام 1992 أصبح ساري المفعول عام 1993 يقضي بفتح الأسواق الصينية أما منتجات الفواكه والخضروات الامريكية. كما توصل الطرفان الى إتفاق حول تشغيل المسجونين في عام 1994 يقضي بمنع تصدير المنتجات الصينية التي يتم صناعتها في السجون الى الولايات المتحدة، فضلاً عن التوقيع على مذكرة تفاهم تتيح للمسؤولين الامريكيين التفتيش على السجون الصينية[51]. أن من أهم المظاهر الودية في العلاقات الامريكية ـ الصينية هو منح الصين وضع الدولة الاولى بالرعاية فيما يتعلق بالسلع المستوردة من الصين الى الولايات المتحدة الامريكية، مما يجعل السلع الصينية رخيصة وقادرة على المنافسة في السوق الامريكية، فضلاً عن فائدتها في تحقيق الرفاهية للمواطن الامريكي بتوفر مختلف السلع وبأسعار معتدلة. وفي هذا الإطار فقد ذكرت مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية السابقة أن إلغاء وضع الدولة الاولى بالرعاية للصين سوف يؤدي الى حرمان الاقتصاد الامريكي من السوق الصينية التي توفر 170 ألف وظيفة عالية الأجر للامريكيين، كما سيدفع المستهلكون الامريكيون كمارك للسلع الصينية تصل الى 500 مليون دولار[52].

نستنتج مما تقدم، أنه رغم الإختلاف الكبير في مستويات وهياكل التنمية بين إقتصاد اكبر دولة نامية (الصين)، وإقتصاد اكبر دولة متقدمة في العالم (الولايات المتحدة)، إلا أنهما يتمتعان بعوامل تكاملية قوية جداً بحيث تجعل من إقتصاديهما مكملين لبعضهما، ومن ثم تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين سيسهم تلقائياً في تحجيم المشاكل والمسائل العالقة في العلاقات الثنائية.

ب. حقوق الملكية الفكرية والثقافية.

تعتبر قضية حقوق الملكية الأدبية والفكرية إحدى القضايا الخلافية التي عادةً ما تظهر الى السطح فتساهم في توتر أجواء العلاقات الامريكية ـ الصينية، فمن المعلوم أن الشركات الامريكية كباقي شركات الدول الصناعية تجري أبحاثاً تطويرية على انواع جديدة من السلع والمواد التجارية تنفق عليها اموالاً طائلة، مما يدفع دولاً اخرى ومنها الصين الى محاولة سرقة الأفكار العلمية الخاصة بتلك المنتجات، ومن ثم إنتاج نفس السلع بدون الحصول على إمتياز أو موافقة مسبقة من الشركات صاحبة الإبتكارات، والقيام بطرحها في الأسواق وبيعها باسعار تقل كثيراً عن سعر السلعة الأصلية. وبعد إنضمام الصين لمعاهدة بيرن حول حقوق الملكية الفكرية، وقعت مع الولايات المتحدة مذكرة تفاهم تقضي بوضع الصين لجميع القيود والشروط المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية المتفق عليها في مؤتمر بيرن في التشريع المحلي الصيني[53]. إلا أن تلك الجهود لم تكن كافية لتسوية المسألة بينهما، إذ سرعان ما إتهمت الولايات المتحدة الصين بإنتهاك حقوق الملكية الفكرية والثقافية الامريكية وذلك من خلال قيام المصانع الصينية بإعادة إنتاج إسطوانات الحاسب ألآلي ونسخ برامجه التي إبتكرتها عقول أمريكية، ووضع علامات تجارية مزورة عليها مما يؤثر سلباً على قدرة الولايات المتحدة على تصدير هذه المنتجات[54].

وقد دفعت سياسة التهديد التي إتبعتها الولايات المتحدة بإتخاذ إجراءات صارمة لحماية تلك الحقوق، بالصين الى تنظيم حملة على المتاجر ومخازن الجملة والقيام بصادرة المنتجات التي تحمل علامات تجارية مزورة، كما وضعت مشرفاً

حكومياً في كل مصنع وعلى كل خط إنتاج للتأكد من مدى إلتزام المصانع بالقواعد الموضوعة[55].

ولم يتمكن الطرفان من التوصل الى تسوية للأزمة القائمة إلا بموجب إتفاق 26 شباط عام 1995، والذي أعطى كل طرف للطرف ألآخر فرصة لتغيير موقفه خلال مدة محدودة من أجل إبعاد أجواء التوتر في العلاقات بين البلدين.

مما تقدم يمكن القول أن طبيعة العلاقات الامريكية ـ الصينية تتطلب من كلا الجانبين قدراً من المرونة، وإعطاء بعض التنازلات للطرف ألآخر، مع ضرورة إحترام خصوصية كل طرف، حيث الخصوصية الامريكية الرأسمالية، والخصوصية الصينية الإشتراكية في سبيل تعزيز وتوثيق العلاقات بين الجانبين، وهو ما سينعكس إيجابياً على الإستقرار والتنمية في علاقاتهما المشتركة.

3. المحددات الأمنية :

تتضمن القضايا المحورية للمحددات الأمنية في العلاقات الامريكية ـ الصينية النقاط التالية:

أ. التنافس الامريكي ـ الصيني في آسيا.

لقد تلاقت أهداف الولايات المتحدة الامريكية والصين خلال فترة الحرب الباردة من خلال سعيهما للحد من النفوذ السوفيتي في آسيا. إلا أن نهاية تلك الحرب أدت الى تصاعد حدة التوتر بين الجانبين، حيث سعت الولايات المتحدة الى إبقاء منطقة آسيا الباسيفيك تحت سيطرتها، في الوقت الذي قاومت بكين ذلك التوجه الامريكي وسعت هي الاخرى نحو فرض سيطرتها على المنطقة سعياً نحو المكانة التي تتناسب وإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الهائلة، وهو ما يشكل بالتالي التحدي الأساس الذي يواجه علاقات البلدين في المنطقة.

أن الولايات المتحدة لها مصالح كبيرة ومتزايدة في آسيا، بحيث أصبحت آسيا في المكانة الثانية من الأهمية بعد اوربا للمصالح الامريكية. وقد أوضح وزير الخارجية الامريكي الأسبق جيمس بيكر ذلك عندما أكد للقادة الصينيين أن امريكا قوة باسيفيكية مثلما أنها قوة أطلنطية[56] فالولايات المتحدة ترى ان مصدر الخطر الحقيقي

سوف يكون آسيا وعبر مستويين، إقتصادي ويكمن في التطور الاقتصادي الكبير لمنطقة آسيا الباسيفيك، وعسكري يتمثل في التحديث التكنولوجي العسكري الهائل لدول المنطقة وخاصة الصين[57]. ومن ثم تتطلب المصالح الجيوبوليتيكية الامريكية أن تكون الصين ضعيفة نسبياً ومنقسمة على نفسها[58].

وبناءاً عليه فقد توجه الفكر الإستراتيجي الامريكي نحو التفكير بترتيبات أمنية مقبولة للمنطقة الآسيوية وخاصة لدى دولها الرئيسة ومنها الصين، ومواثيق أمن متبادل مع دول المنطقة (اوراسيا المحورية)، واحدة من هذه التراتيب التي تحاول ربط منطقة أسيا الباسيفيك بتطلعات وتوازنات الغرب[59].

وفي هذا الإطار فقد إتجهت الصين نحو جارها الشمالي روسيا الإتحادية من أجل خلق بيئة امنية مستقرة، فضلاً عن تأمين حدودها وعدم إثارة قضايا كمشاكل الحدود ولتعزيز التعاون البناء والتخلص من الضغوط الامريكية عليها[60]. ففي عام 1992 وقعت الصين وروسيا الإتحادية كما وجهت الصين إنتقادات شديدة الى معاهدة روما في مايو 2002 التي عقدت بين روسيا وحلف الناتو والتي سمحت لروسيا بالإشتراك في إتخاذ القرار حول بعض القضايا الحيوية، حيث إعتبرتها الصين محاولة لإفشال تكوين تحالف إستراتيجي صيني. روسي والذي بدء في عام 1996، ثم تعزز عقب زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للصين في يونيو 2000، تلك الزيارة التي إستهدفت إقامة علاقات إستراتيجية بين البلدين قائمة على أساس الدعوة الى إيجاد نظام متعدد الأقطاب، ومعارضة نظام الدفاع الصاروخي الذي تدعو إليه الولايات المتحدة[61]. أما الولايات المتحدة فقد إتجهت هي الاخرى نحو تطبيع علاقاتها مع فيتنام والتبادل الدبلوماسي بينهما في عام 1995، وفتحت ملف توحيد الكوريتين والعمل على تحسين علاقاتها مع كوريا الشمالية، فضلاً على تعميق علاقاتها مع اليابان، وتوسيع نطاق الأمن الياباني ليشمل تايوان، كما سعت الى تحقيق المصالحة بين الهند وباكستان من أجل تكوين جبهة إستراتيجة تحيط بالصين، وتمنعها من نشر نفوذها على نطاق واسع[62].

مما تقدم يمكن القول أن العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والصين أصبحت تسودها حالة من التوتر بسبب طبيعة التطورات المنية الإقليمية، وإختلاف الرؤية الإستراتيجية لكل منهما، الأمر الذي يتطلب من الجانبين العمل على إيجاد إستراتيجية أمنية جديدة قائمة على الواقعية الإستراتيجية، وضرورة إحترام مصالح الطرفين وعدم المساس بها مستقبلاً.

ب. قضايا التسلح.

شكلت مشكلة إنتشار أسلحة الدمار الشامل إحدى أبرز التحديات التي واجهت الولايات المتحدة الامريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة، حيث أشار ديك تشيني وزير الدفاع الامريكي الأسبق في تقريره المرفوع الى الرئيس والكونغرس في عام 1992 الى تلك المشكلة بقوله " لم تعد توجد دولة قادرة على إثارة تحدٍ عسكري لأمننا بإستثناء ما يتعلق بالأسلحة النووية الإستراتيجية"[63]. فقد ذهبت الولايات المتحدة الى القول بأن الصين إضافةً الى روسيا هي إحدى الدول في شرق آسيا ـ الهادئ القادرة على شن هجوم نووي مؤثر على الأراضي الامريكية، ومما عزز من ذلك محاولات الصين المستمرة لتطوير قدراتها العسكرية ـ التسليحية خاصة بعد إقرار إستراتيجية جديدة عدلت إطروحة " الحرب الشعبية "، وأعطت العقيدة العسكرية الصينية الجديدة دوراً مهماً في تحقيق قابلية الردع الإنتقامي، وإن كان محدوداً نووياً وتقليدياً.

كما شكل مستوى الإنفاق العسكري الصيني مصدراً آخر للقلق من جانب الولايات المتحدة، حيث تتهم واشنطن بكين بأنها تسير بإتجاه يتناقض مع توجه الدول الاخرى التي تعمل على تقليص ترسانتها العسكري وتخفيض إنفاقها العسكري، حيث قُدرت النفقات العسكرية الصينية في عام 2005 بـ 30 مليار دولار، في حين أعلنت واشنطن أن النفقات العسكرية الصينية بلغت 90 مليار دولار في العام نفسه وليس كما تعلن بكين، مع العلم أن نفقات الصين العسكرية أقل بكثير من نفقات الولايات المتحدة التي بلغت 400 مليار دولار عام 2013[64].

ونتيجة لذلك فقد عملت الولايات المتحدة الامريكية على إدخال الصين في مفاوضات حول قضايا التسلح النووي للوصول الى عدد من الإتفاقيات لتجنب

مخاطر إنتشار تكنولوجيا السلاح الصيني، حيث وقع البلدين في إكتوبر عام 1994 إتفاقاً يقضي بالحد من إنتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية في مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين، والتوقيع على إتفاق آخر يقضي بتحويل شركات السلاح والمعدات العسكرية الى صناعات. إضافةً الى ما تقدم فقد أكدت الصين من جانبها إلتزامها بالحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والكيمياوية والبيولوجية، حيث أعلنت أنها لن تكون البادئة بإستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف، ولن تستخدم أو تهدد بإستخدام الأسلحة النووية تجاه الدول غير النووية[65].

كما إتهمت الولايات المتحدة الصين بأنها المصدر الرئيس للأسلحة القادمة الى دول العالم الثالث، من خلال تعاونها مع باكستان في برنامجها النووي، وتزويد الإرجنتين بمواد وتقنيات نووية، وتقديم مفاعلاً للأبحاث الى الجزائر، إضافةً الى مفاعل أبحاث صغير لسوريا وغانا، مع تزويد إيران بمفاعلين نوويين على الرغم من الضغوط الامريكية والاوربية للحيلولة دون إتمام تلك الصفقة[66]. ولا شك فإن حصول الولايات المتحدة على تعهد الصين بالحد من تعاونها العسكري النووي مع إيران تكون قد أمنت بذلك مصالحها الإستراتيجية من التعرض للتهديد، كما أن حرمان الجيش الإيراني من أحد المصادر الرئيسة للحصول على الصواريخ سوف يقلل من إحتمالات تعرض السفن والبوارج الامريكية التي تعسكر في الخليج العربي للخطر الإيراني المحتمل.

ورغم تأكيدات الصين بعدم تأييدها لإنتشار الأسلحة النووية، وعدم مساعدتها دول معينة على إنتاجها وإلتزامها بثلاثة مبادئ أساسية كما يذكر السفير الصيني في واشنطن وهي : إستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وقبول ضمانات وكالة الطاقة النووية، وعدم بيعها أسلحة لدول تقوم بتصديرها لدولة ثالثة[67]. إلا ان تلك التعهدات لم تحظى بثقة الولايات المتحدة التي رأت أن الصين تسعى للهيمنة على المنطقة بما تحمله الثقافة الصينية من طموحات قومية، وبما لديها من إمكانات بشرية وإقتصادية هائلة، وهو ما يهدد بالتالي المصالح الامريكية في المنطقة. ومما تقدم يمكن القول أن وجود بعض القضايا العالقة في العلاقات الامريكية ـ الصينية لا يحول

دون سعي الطرفين نحو إيجاد قواسم مشتركة للتفاهم والحوار بينهما لتعزيز التعاون في المجالات الاخرى، وعدم جعلها تتأثر بالقضايا محل الإختلاف نظراً للإعتمادية المتبادلة بين البلدين.

المبحث الثالث

مستقبل العلاقات الامريكية ـ الصينية

تعد العلاقات الامريكية ـ الصينية ذات خصوصية متميزة، فهي ليست علاقة بين دولة كبيرة ودولة اخرى صغيرة، بحيث تكفي قضية نوعية واحدة لتحديد الصورة الكاملة للعلاقة بينهما.

فالصين تعتبر أكبر قوة إقتصادية في شرق وجنوب شرق آسيا، وتتفوق على اليابان في الإستيراد والتصدير والناتج القومي، ويساوي ناتجها المحلي ضعف ناتج الهند وروسيا معاً، ويتوقع وفقاً لمعدلات النمو الاقتصادي الحالية (9% سنوياً) أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة بحلول عام 2015، حيث يتوقع أن يصل الناتج المحلي الصيني في ذلك العام الى 12 تريليون دولار مقابل 11 تريليوناً للولايات المتحدة[68].

وبناءاً عليه فان العلاقات الامريكية ـ الصينية وبسبب كثافة المصالح التجارية والاقتصادية والسياسية المتبادلة، أصبحت تتميز بطبيعة مزدوجة، فهي من جهة تجمع ما بين المخاوف والشكوك المتبادلة، ومن جهة ثانية تؤكد على ضرورة التعاون وتعزيز الإهتمامات المشتركة الخاصة. فالصين لا تستطيع أن تتجاهل دور الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي المعاصر، أو حجم مصالحها مع واشنطن، ومن جانبها فان الولايات المتحدة لا تستطيع هي الاخرى أن تغفل حقيقة التقدم الاقتصادي المتزايد الذي حققته الصين، والذي يؤهلها لأن تكون إحدى القوى الاقتصادية المؤثرة في التفاعلات الدولية مستقبلاً.

ورغم التداخل والتقارب في هذه العلاقات، إلا أنها ما لبثت أن شهدت الكثير من عوامل التوتر خاصةً مع نهاية عام 1998 والتي تمثلت بمواضيع حقوق الإنسان، والنزاع التجاري، فضلاً عن حقوق الملكية الفكرية والأدبية، والموقف من

قضية تايوان، والازمة السورية والازمة النووية الايرانية وأخيرا وليس آخرا موقف كلا الدولتين من تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش).

ورغم مظاهر التوتر السابقة فقد أدرك البلدان ضرورة إستمرار علاقات التعاون والتنسيق المتبادل، حيث رأت الولايات المتحدة أن تطبيع علاقاتها مع الصين وتطويرها سوف يساعد في تنسيق الجهود لوقف إنتشار الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية، فضلاً عن التنسيق في مجال مكافحة الجريمة وتهريب المخدرات وحماية البيئة. وبنظرة واقعية الى مستقبل العلاقات الامريكية ـ الصينية يمكن تحديد إتجاهين لطبيعة العلاقة المستقبلية فيما بينهما، حيث يتجسد الإتجاه الأول بعنصر العداء (الإحتواء) **containment** المدعوم من قبل المُجمع الصناعي العسكري الامريكي الذي يبحث عن عدو يتيح له الإستمرار في سباق التسلح والميزانيات العسكرية الضخمة. أما الإتجاه الثاني فيتمثل بعنصر التعاون (المشاركة) **partinership** والذي يؤكد على أن تعميق روابط العلاقات الاقتصادية والتجارية المتبادلة هو الطريق الأمثل لمعالجة القضايا المختلف عليها بين البلدين، وضرورة من ضرورات الشراكة المتبادلة والشاملة في العلاقات الثنائية بين البلدين.

وبناءاً على ما تقدم يمكن ترجيح خيار التعاون والمشاركة في العلاقات الامريكية ـ الصينية نظراً لحجم وطبيعة المصالح الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ولطبيعة التفاعلات الاقتصادية العالمية التي تتجه نحو عولمة إقتصاد السوق، فضلاً عن حاجة كل طرف للطرف الآخر في بعض القضايا التي تحظى بالإهتمام المشترك سواء كانت إقليمية أو دولية. كما ان الصين قد ادركت طبيعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التحول نحو إقتصاد السوق، وطبيعة التعامل مع مشكلة تايوان كونها تتعلق بالأمن القومي الصيني، إضافةً الى التنافس مع اليابان في قارة آسيا.

وفي هذا الإطار فقد أعلنت نائبة رئيس الوزراء الصيني عن مجموعة من الخطوات العملية والفعالة للتخفيف من حدة الإختلال التجاري بين البلدين، ومنها سهولة وصول الشركات الامريكية الى الأسواق الصينية، كما إعتبر وزير الزراعة الامريكي القرار الصيني بالإلغاء المشروط للحظر الصيني المفروض على إستيراد لحوم

البقر الامريكي بأنه كان مشجعاً[69]. كما سعت الصين نحو الحفاظ على إستقرارية النظام الدولي من أجل خلق البيئة المناسبة لتحقيق الإستقرار والنمو الاقتصادي في الصين، وهو ما يشكل قمة أولويات القيادة الصينية، وإستمراراً للنهج الذي إختطه الزعيم الصيني الأسبق دنغ زياو بنغ.

أما الولايات المتحدة الامريكية فتدرك هي الاخرى مدى أهمية الصين بالنسبة لها كونها تضم أكبر قوة شرائية في العالم، وسوق واسعة للمنتجات الامريكية، وبالتالي فان المشاركة الاقتصادية مع الصين ضرورية لها، وأن أية عملية لفصل الاقتصادين سوف يكون أمراً بالغ الصعوبة وباهض التكاليف في نفس الوقت،وفي هذا الإطار فقد صرح نائب وزير الخارجية الامريكي روبرت زوليك بقوله " إننا نريد الآن أن نشجع الصين على أن تكون مساهماً مسؤولاً في النظام الدولي، وأن تكون أكثر من مجرد عضو فيه، بل تعمل معنا للحفاظ على النظام الدولي الذي مكنها من النجاح...."[70]. فضلاً عن ذلك فقد عملت الولايات المتحدة على تقليص حدة خلافاتها مع الصين عندما سعت الى تكوين تحالف دولي ضد الإرهاب فيما يتعلق أيضا بمحاربة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وسوريا(داعش)، وبإعلانها عدم تأييدها لإستقلال تايوان، وتأييدها لسياسة الحكومة الصينية المتشددة تجاه الحركات الإنفصالية في الصين وخاصةً حركة تركستان في إقليم سيكيانج الشمالي الغربي، وإدعت أن هذه الحركة حاولت شن هجمات ضد أهداف أمريكية، في حين ربطت الصين بين هذه الجماعات وبين تنظيم القاعدة وحركة طالبان من خلال إدعاءها بأن هذه الحركات تلقت تدريبات في أفغانستان[71].

ولاشك فان عملية الربط هذه أعطت الصين الشرعية في مواقفها المتشددة تجاه هذه الحركات دون الخشية من التعرض لإنتقادات دولية خاصةً من قبل الولايات المتحدة التي كانت تنتقد إنتهاكات حقوق الإنسان في الصين.

نستنتج مما تقدم أن العلاقات الامريكية . الصينية تسير على مبدأ المصالح المشتركة التي تتطلب التعاون والتنسيق المتبادل، والقائمة على أُسس السلام والإستقرار في آسيا والعالم، وبالتالي فأن التقارب في العلاقات يبقى مرهوناً بقدرة

الطرفين على إحتواء القضايا العالقة بينهما، والمرشحة للتصاعد، مع العمل على زيادة فرص التعاون في المجالات التجارية التي تلعب دوراً بارزاً ومؤثراً في العلاقات الامريكية . الصينية.

الخاتمة

لقد مرت العلاقات الامريكية . الصينية بسلسلة من التطورات المهمة بحيث تحولت هذه العلاقة من حالة العداء التي سادت بعد إنتصار الثورة الشيوعية في الصين عام 1949، الى حالة التعاون والتنسيق المتبادل بعد زيارة الرئيس الامريكي الأسبق ريتشارد نيكسون للصين في عام 1972، ومن ثم تتويج تلك العلاقة بإقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين عام 1979 الى تكوين التحالف الدولي الأخير ضد محاربة التطرف والأرهاب عام 2014.

وبنهاية الحرب البادرة وزوال خطرالإتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقطب أُحادي في النظام الدولي، فقد أدرك البلدان أهمية تعزيز التعاون والتنسيق في علاقاتهما الثنائية، فالصين بعد إنتهاء الحرب الباردة توجهت نحو بيئة أكثر سلماً وهدوءاً، وأصبحت السياسة الخارجية الصينية ذات توجهات سلمية قوامها تهدئة مشاكلها الإقليمية والدولية، حيث سعت الى تعزيز قدراتها العسكرية بهدف تامين حماية ذاتية لها ضد إحتمالات تعرضها لهجوم من قبل قوى خارجية، إلا أنها من ناحية اخرى لم تسعى الى توظيف تفوقها العسكري كأداة للضغط والمساومة من اجل الحصول على مكاسب سياسية ذات أبعاد ومضامين عالمية، وبالتالي بقي التوظيف السياسي لقدراتها العسكرية محصوراً بإطار أمنها الوطني ومصالحها القومية، كما تجنبت العداء في إطار علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية، وأدركت أن التعاون والشراكة هما الطريق الأمثل للسير بتلك العلاقات نحو مجالات أوسع وصولاً الى تذليل العقبات الرئيسة في العلاقات مع الولايات المتحدة، وخاصةً قضية تايوان.

أما الولايات المتحدة الامريكية فقد رأت أن إحتواء المشكلات الدولية والآيديولوجية عن طريق إستخدام القوة العسكرية والتهديد العسكري بنهاية الحرب الباردة لم يعد أمراً مقبولاً من قبل المجتمع الدولي، ومن ثم فقد وجدت أن العمل

المشترك وتطبيع علاقاتها مع الصين هو الطريق الأمثل لنشر القيم والثقافة الامريكية بدءاً من التجارة المفتوحة مروراً بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما يعني في النهاية رغبة أمريكية في إحداث التغيير ليس في طبيعة الثقافة الصينية، وإنما أيضاً في هيكلية النظام السياسي القائم فيها.

وبناءاً عليه يمكن القول بأن هناك قناعة مشتركة لكلا الطرفين بضرورة إستمرار العلاقات الودية بينهما خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية وتعزيزها الى مرحلة الشراكة المتبادلة، والعمل على تذليل العقبات الاخرى التي تعترض تلك العلاقات عبر الحوار والتنسيق المشترك، وهو ما ينعكس إيجاباً على مجمل العلاقات الامريكية ـ الصينية مستقبلاً .

Abstract

US-China relations are characterized by a dual nature because of the mutual commertial, economic, and political interests between them. These relations, on one hand, have fears and doubts. On the other hand there is a necissity for cooperation and collaboration. So, China can not ignore the role of the United States in the contemporary international system, as well as the United States can not overlook China's economic progress, which leads it to be one of the most influential economic powers in the international interactions .

Despite the overlap in these relationships, but they witnessed a lot of tension, which is represented in the issues of human rights, the commercial conflict, the intellectual and literary property rights, the attitude towards the Taiwan issue, as well as the attitude towards the Syrian crisis and the Iranian nuclear program.

Nevertheless, US-China relations are built on the principle of common interests that requires cooperation and coordination based on establishing peace and stability in Asia and the world. Hence, the rapprochement depends on increasing the opportunities for cooperation in the fields of trade, which play an effective and influential role in US-China relations at present and in the future.

[1] انظر: احمد دياب، السياسة الامريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006، ص 177.\

[2] د.هالة خالد حميد، تطور العلاقات الامريكية . الصينية، مجلة دراسات دولية، العدد 14، تشرين الاول 2001، ص 160.

[3] د.السيد عوض عثمان، تايوان ... وتهديدات التنين الصيني، مجلة السياسة الدولية، العدد 125، 1996، ص 185.

[4] محمد عباس ناجي، الصين . تايوان : مأزق البدائل المحدودة، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، اكتوبر 2002، ص 177.

[5] محمد عباس ناجي، مصدر سبق ذكره، ص 133.

[6] د.هالة خالد حميد، مصدر سبق ذكره، ص 160.

[7] محمد موسى، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، الطبعة الاولى، بيروت، دار البيارق، 1996، ص ص 162. 163.

[8] د.عبد الله فهد اللحيدان، العلاقات الامريكية . الصينية، على الموقع التالي في الانترنيت :http://www.suhuf.net.sa/1998jaz/jun/22/p131.htm

[9] د.هالة خالد حميد، مصدر سبق ذكره، ص 161.

[10] محمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص 67.

[11] انظر: بسام رجا، الصين في مواجهة الاختبارات الامريكية، على الموقع التالي في الانترنيت :
http://www.qudsway.com/links/majalah-islam/number-76/76-8.htm

[12] د. عبد القادر محمد فهمي، بعض من مجادلات الفكر الإستراتيجي حول مركز الإستقطاب الصيني، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الثالث، المجلد 44، 1997، ص 194.

[13] د. السيد أمين شلبي، هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006 ، ص ص 28- 29.

[14] د. عبد القادر محمد فهمي، بعض من مجادلات الفكر الإستراتيجي حول مركز الإستقطاب الصيني، مصدر سبق ذكره ،ص 173 .

[15] انظر: دور الصين المتصاعد في عالم السياسة، على الموقع التالي في الانترنيت: www.china.org.ec.

[16] انظر: توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الإستراتيجي(الصين، اليابان، الولايات المتحدة الامريكية)، دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 12، بلا تاريخ، ص 22.

[17] د. عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 184.

[18] المصدر نفسه، ص 185.

[19] نزار عبد المعطي زيدان، العلاقات الامريكية . الصينية: أوجه التقارب وأوجه التباعد، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، أبريل 1998، ص 124.

[20] د. السيد عوض عثمان، مصدر سبق ذكره، ص 185.

[21] انظر: د. علي الدين هلال، غيوم في العلاقات الامريكية . الصينية، على الموقع التالي في الانترنيت:
http://www.suhuf.net.sa/1999jaz/apr/6/ar1.htm

[22] د. حسن أبو طالب، رؤية من بكين: الصينيون والدور الخارجي لبلادهم، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص 228.

[23] انظر: روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: د. أحمد ظاهر، عمان، مركزالكتب الاردني، 1989، ص 49.

[24] إبتسام محمد عبد، العلاقات الصينية . الامريكية 1949. 1999، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1999، ص 82.

[25] انظر: جون نصيبات . باتريشيا أبردين، الاتجاهات الكبرى عام 2000(التغيرات المهمة في حياتك وفي العالم خلال السنوات العشر القادمة)، مراجعة: د. العجيلي الميري، الطبعة الاولى، مركز العالم الإسلامي، 1991، ص 202.

[26] د.محمد حرب، الصراع الصيني . التركستاني ومستقبل تركستان الشرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، أبريل 1998، ص 112.

[27] أنور الهواري، زيارة كلنتون الى الصين: إلتقاء المصالح فوق إصطدام المبادئ، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، اكتوبر 1998، ص 208.

[28] المصدر نفسه، ص ص 207 . 208.

[29] انظر: نص التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية حول حقوق الانسان في العالم لعام 2005، على الموقع التالي في الانترنيت: usinfo.state.gov

[30] د. علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره.

[31] عبد الله صالح، التقارب الصيني الامريكي وآفاق المستقبل ، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، ابريل 1998، ص 246.

[32] Kiven calip over, (Is Ruhoni The New Gorbachov?) , The Diplomatic Obsrver, Ankara, Octoper 2013,p57. المكتبة الافتراضية,

[33] د. أحمد قنديل ،محددات الموقف الصيني تجاه الازمة النووية الايرانية ، جريدة الأهرام، العدد 2134, 15\2\2014.

[34] سيد حسين موسوي ، أمريكا والازمة السورية ، مجلة شؤون الاوسط، العدد 141، ربيع 2012،ص 33.

[35] المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، مراجعة الخيارات الامريكية في سوريا ووجهتها مزيد من الارتباك،آذار،2014،ص 76، المكتبة الافتراضية.

[36] روسيا والصين – مشروع قرار يتضمن اللجوء الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة خلال هذه السنة تم أستخدام الفيتو لمرتين في 9 أشهر،أنظر:- http:// the syrian. Com

[37] المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، مراجعة الخيارات الامريكية في سوريا ووجهتها مزيد من الارتباك ، مصدر سبق ذكره،ص 55.

[38] ديفيد دبليوليش، سورية سقوط مملكة الاسد ماذا يحدث لو لم يسقط الاسد بالفعل؟ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2014، ص 182-183.

[39] نزار عبد المعطي زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 122.

[40] http://arabic.people.com.cn/2001302/19/ara/2013-5896.htm1

[41] http://www.china.org.cn/arabic/233047.htm.

[42] http://www.china.org.cn/arabic/233047.htm.

[43] أحمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص 178.

[44] http://www.china.org.cn/arabic/233047.htm.

[45] http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2013-03/30/content-235096.htm.

[46] http://www.incirag.com/almutamr/archive/828/050530-828-economy.htm.

[47] أحمد دياب، مصدر سبق ذكره، ص 178.

[48] http://arabic.people.com.cn/201302/29/ara/20130219-50896.htm1.

[49] انظر: عبد الجليل زيد مرهون، العلاقات الامريكية . الصينية في معضلاتها الراهنة، على الموقع التالي في الانترنيت:
http://www.alriyadh.com/2013/06/01/article.32724.htm1.

[50] نزار عبد المعطي زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 123.

[51] المصدر نفسه، ص 124.

[52] المصدر نفسه، ص 123.

[53] http://www.inciraq.com/almutamr/archive/828/050530-828-economy.htm.

[54] إبتسام محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص 121.

[55] د. علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره.

[56] نزار عبد المعطي زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 123.

[57] د. عبد الله فهد اللحيدان، مصدر سبق ذكره.

[58] انظر: عبد المنعم طلعت، الإستراتيجية الامريكية في شرق آسيا (صياغة آسيوية)، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، 1998، ص ص 29. 30.

[59] انظر: إبراهيم غرايبة، الصين .... هل تعود قوة عظمى عالمية ؟، على الموقع التالي في الانترنيت:
http://www.aljazeera

[60] د. هالة خالد حميد، مصدر سبق ذكره، ص 166.

[61] محمد عباس ناجي، مصدر سبق ذكره، ص 176.

[62] انظر: وليد عبد الحي، العلاقات العربية . الصينية، مجلة المستقبل العربي، العدد 322، كانون الأول 2005، ص 57.

[63] د. مها عبد اللطيف الحديثي، عودة هونغ كونغ بداية لظهور الصين الكبرى والعظمى، في : الصين البيئة الإقليمية والدولية، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 16، 1997، ص 38.

[64] http://www.annabaa.org/nbanews/55/047.htm

أنظر كذلك ،السيد أمين شلبي، مصدر سبق ذكره، ص 30.

[65] عبد الله صالح، مصدر سبق ذكره، ص 247.

[66] انظر: دور الصين المتصاعد في عالم السياسة، على الموقع التالي في الانترنيت: www.china.org.ec

[67] د. خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الاولى، دمشق، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص 92.

[68] إبراهيم غرايبه، مصدر سبق ذكره. أنظر كذلك ،د. هالة خالد حميد، مصدر سبق ذكره، ص 178.

[69] أنور الهواري، مصدر سبق ذكره، ص 207.

[70] د. السيد أمين شلبي، مصدر سبق ذكره، ص 31.

[71] المصدر نفسه، ص 31.